

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٠٩ لسنة ٢٠٢٠

بشأن الموافقة على الاتفاق المبسط بين حكومة جمهورية مصر العربية
والوكالة الفرنسية للتنمية لتجديد وتطوير الخط الأول للمترو بالقاهرة
والموقع في مدينة القاهرة بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الاتفاق المبسط بين حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الفرنسية
للتنمية لتجديد وتطوير الخط الأول للمترو بالقاهرة والموقع في مدينة القاهرة
بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٣ . وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ ذى القعدة سنة ١٤٤١ هـ

(الموافق ٢١ يوليو سنة ٢٠٢٠ م) .

عبد الفتاح السيسي

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٢٧ ذى القعدة سنة ١٤٤١ هـ

(الموافق ١٧ أغسطس سنة ٢٠٢٠ م) .

اتفاق مبسط

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

و

الوكالة الفرنسية للتنمية

لتطوير وتجديد الخط الأول للمترو بالقاهرة

اتفاق مبسط

رقم : H ١٠٨٥٠١ CEG

بين حكومة جمهورية مصر العربية

ممثلة في الدكتورة/ رانيا المشاط بصفتها وزيرة التعاون الدولي بموجب قرار
رئيس الجمهورية رقم ٦٥٥ لعام ٢٠١٩ المفوضة حسب الأصول المتبعة لأغراض هذا الاتفاق
بموجب تفويض التوقيع من وزارة الخارجية رقم ٤١/٢٠٢٠ بتاريخ ٢ يولية ٢٠٢٠
(ويشار إليها فيما بعد باسم "المقرض")

(الطرف الأول)

والوكالة الفرنسية للتنمية

وهي مؤسسة عامة مقرها الرئيسى فى باريس ١٢ ، ٥ شارع رولاند بارت .

مسجلة فى سجل الشركات فى باريس برقم ٥٩٩ ٦٦٥ ٧٧٥ B

ومثلها السيد/ فايو جرازى ، بصفته مدير مكتب الوكالة الفرنسية للتنمية فى مصر .

(ويشار إليها فيما بعد باسم "المقرض" بموجب التسهيل الائتماني)

(الطرف الثانى)

(ويشار إلى حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الفرنسية للتنمية فيما يلى

باسم "الطرفين" ولكل منهما على حدة باسم "الطرف") ،

اتفق الطرفان بموجب هذا الاتفاق على ما يلى :

جدول المحتويات

رقم الصفحة

٧	التمهيد
١٠	الفصل الأول - التسهيل الائتماني وأحكامه
١٠	البند ١ - الغرض من الاتفاق
١٠	البند ٢ - الفائدة على التسهيل الائتماني
١١	البند ٣ - سداد تسهيل الائتماني
١١	الفصل الثاني - طرق استخدام التسهيل
١١	البند ٤ - استخدام الأموال
١١	البند ٥ - الشروط المسبقة لسحب الأموال
١٢	البند ٦ - تقديم طلبات السحب وآليات الدفع
١٢	البند ٧ - الموعد النهائي لسحب الأموال
١٣	الفصل الثالث - التعهدات وأحكام أخرى متنوعة
١٣	البند ٨ - التعهدات المحددة على الحكومة المصرية
١٤	البند ٩ - الاتفاق التنفيذي
١٤	البند ١٠ - اختيار المقر
١٤	البند ١١ - اللغات
١٥	البند ١٢ - التحكيم والقانون وأجب التطبيق
١٦	البند ١٣ - دخول حيز التنفيذ - الإنهاء
١٧	الملحق : وصف المشروع ، خطة التكلفة والتمويل

التمهيد

حيث إن :

١ - حكومة جمهورية مصر العربية تنوى إصلاح وتطوير الخط الأول لمترو أنفاق القاهرة ("المشروع") الذى يعد أحد المشروعات ذات الأولوية للحكومة المصرية ، وقد تجاوز الآن عدد ركاب المترو الأنفاق فى القاهرة إلى حد كبير طاقته الاستيعابية للنقل ، حيث تعمل عربات المترو ومحطاته بسعات عالية مع ما يترتب على ذلك من تأثير على مستويات السلامة والراحة . وسيحقق هذا المشروع التجديد لأقدم وأكبر خط لمترو الأنفاق بالقاهرة ؛ وقد وافقت الوكالة الفرنسية للتنمية على منح الحكومة المصرية مساهمة مالية لهذا المشروع إلى جانب شريك (أو شركاء) التنمية الأوروبيين الآخرين .

٢ - يقدر إجمالى المبالغ المطلوبة لتمويل المشروع المبتغى بمبلغ تقريبي إجمالى يبلغ سبعمائة وخمسين مليون وثمانمائة ألف يورو (٨٠٠,٠٠٠,٧٥٠ يورو) .

٣ - وقد وافقت الوكالة الفرنسية للتنمية - فى هذا السياق - على إتاحتها للحكومة المصرية على النحو التالى :

تسهيل ائتماني بمبلغ إجمالى حده الأقصى خمسون مليون يورو (٥٠,٠٠٠,٠٠٠ يورو) ("التسهيل الائتماني") وفقاً للشروط المنصوص عليها بهذا الاتفاق وبمقتضى الاتفاق التنفيذى ، للمساهمة فى خطة تمويل المشروع ، حسب ما هو موضح بالملحق المرفق بهذا الاتفاق وكذلك بالاتفاق التنفيذى ؛

٤ - وحسب ما هو موضح بالتفصيل فى الملحق ، سوف يساهم التسهيل الائتماني فى تمويل تجديد وتحديث الخط الأول لمترو أنفاق القاهرة مع شريك (أو شركاء) التنمية الأوروبيين الآخرين . وعلى وجه الإجمال ، من المتوقع أن يحدث المشروع تحسناً جوهرياً لجودة النقل العام لسكان القاهرة الذين يتزايد عددهم ، وبالفعل ، فإن تجديد وتحديث البنية التحتية الحالية للخط الأول لمترو أنفاق القاهرة سيحسن من توافر الخدمة ، ويقلل من المدة الفاصلة بين كل مترو والذى يليه ، ويزيد من الطاقة الاستيعابية للركاب على هذا الخط الذى يمثل العمود الفقري لشبكة المترو .

٥ - حسب ما نصت عليه الفقرة رقم (٩) أدناه ، فقد اتفق الطرفان على أن الوكالة الفرنسية للتنمية تدخل في ،

(أ) فيما يتعلق بالتسهيل الائتماني ، اتفاق تسهيل ائتماني مستقل ومفصل (ويشار إليه فيما بعد بـ"الاتفاق التنفيذي") مع الحكومة المصرية بصفتها "المقترض" ويمثلها (١) البنك المركزي المصري (بصفته وكيلًا عن الحكومة المصرية) (٢) ووزارة النقل .

وينص الاتفاق التنفيذي تفصيلاً على الشروط والأحكام التي بموجبها توفر الوكالة الفرنسية للتنمية تسهيلات ائتمانية للمقترض . ويقر المقترض ويؤكد أن الجهة المتخلفة عن السداد ، سواءً أكانت البنك المركزي المصري أم وزارة النقل بموجب الاتفاق التنفيذي ، فإن الحكومة المصرية تعتبر - بصفتها المقترض - هي المتخلفة عن السداد .

وقد اتفق الطرفان بموجب هذا الاتفاق على ما يلي :

يرى الطرفان أن التزاماتهما يجب أن تحدد في التمهيد ؛ وفي الفقرات الموضحة أدناه وكذلك في الملحق المرفق بهذا الاتفاق والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق (ويشار إليه فيما يلي بـ"الاتفاق المبسط") .

ولأغراض هذا الاتفاق المبسط ، يجب أن تفهم المصطلحات التالية ، عند ظهورها بأحرف بارزة ، على أنها تحمل المعنى الموضح أدناه :

"الملحق" يعني الملحق المرفق مع الاتفاق المبسط الذي يعرض - على وجه الخصوص - وصفاً للمشروع وتكلفته وخطة تمويله .
"يوم العمل" .

(أ) يعني في سياق السحب أو تاريخ تحديد المعدل أو تاريخ السداد من قبل الحكومة المصرية - يوماً (غير السبت أو الأحد) تكون فيه البنوك مفتوحة للأعمال العامة في باريس والذي يكون يوم "تارجت" في الحال التي يتحتم فيها السحب من التمويل في إطار التسهيل الائتماني في هذا اليوم ؛

أو

(ب) يكون معناه - فى سياق أى إخطار أو أى غرض آخر بخلاف ما هو مذكور فى البند (١) أعلاه - يوماً (غير الجمعة أو السبت أو الأحد) تكون فيه البنوك مفتوحة للأعمال العامة فى كل من باريس والقاهرة .

"التسهيل الائتماني" يعنى التمويل الذى تقدمه الوكالة الفرنسية للتنمية للمقترض فى إطار الاتفاق المبسط ، حسب الموضع والمعرف فى الفقرة رقم (٣-أ) من التمهيد أعلاه .

"يوروبور" يعنى المعدل المطبق ما بين البنوك على عملة اليورو لأى ودائع مقومة باليورو لمدة مماثلة للمعدل الفائدة لعملية السحب ذات الصلة ، حسب ما حددته مؤسسة أسواق المال الأوروبية أو أى مؤسسة تخلفها فى هذا الشأن ، عند تمام الساعة ١١ صباحاً بتوقيت بروكسل ، قبل مرور يومى عمل على اليوم الأول من مدة الفائدة .

"اليورو" أو "EURO" أو "Euro" يعنى العملة الأوروبية الموحدة التى تعد العملة القانونية للعطاءات فى بعض الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبي الاقتصادى والنقدي ، بما فى ذلك دولة فرنسا .

"الاتفاق التنفيذى" يعنى اتفاق التسهيل الائتماني التفصيلى المزمع إبرامه بين الوكالة الفرنسية للتنمية والمقترض (ويمثله البنك المركزى المصرى بصفته وكيلًا ، ووزارة النقل) .

ويتعين أن يتضمن اتفاق التسهيل الائتماني هذا تفاصيل الشروط والأحكام المتعلقة التى بموجبها ستقدم الوكالة الفرنسية للتنمية التسهيل الائتماني للمقترض .

"الجهة المنفذة" تعنى الجهة المسئولة عن تنفيذ المشروع باسم الحكومة المصرية وبالنسبة عنها ، والتى يتعين على الحكومة المصرية أن تفوضها لهذا الغرض قبل التوقيع على الاتفاق التنفيذى .

"تواريخ الدفع" تعنى تواريخ الاستحقاق المحددة فى البند رقم ٢ "الفائدة" .

"المشروع" يعنى المشروع حسب ما هو موضح فى الملحق .

"يوم تارجت" "TARGET DAY" يعنى اليوم الذى يكون فيه التحويل التلقائى السريع فى الوقت الحقيقى عبر أوروبا ٢ (TARGET 2) أو أى نظام آخر يقوم مقامه مفتوحاً لتسوية الدفع باليورو .

(الفصل الأول)

التسهيل الائتماني

البند ١ - الغرض من الاتفاق التسهيلى الائتماني :

تقدم الوكالة الفرنسية للتنمية لحكومة جمهورية مصر العربية التى تقبل الآتى :
تسهيلاً ائتمانياً بقيمة إجمالية تبلغ ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ يورو (خمسين مليون يورو) ؛
ومن المتفق عليه بين الطرفين أن جميع المبالغ المشار إليها فى الاتفاق المبسط يتعين أن تكون باليورو ، ما لم تتم الإشارة إلى عملة أخرى محددة .
ويجب أن يكون استخدام الأموال خاضعاً لتوصيف المشروع على النحو المبين فى الملحق .

البند ٢ - الفائدة على التسهيل الائتماني :

سوف تحسب فائدة على كافة المبالغ مستحقة الدفع بموجب التسهيل الائتماني ،
ويحدد معدل الفائدة على النحو التالى :

٦ أشهر يوريبور + ٤٥ نقطة أساس (خمساً وأربعين نقطة أساس) سنوياً ،
تكون جميع الفوائد واجبة السداد مرتين فى السنة فى تاريخى الدفع ، واللذين سيحددان فى الاتفاق التنفيذى ، بحيث يشكل كل نصف سنة مدة الفائدة .
ويجوز للمقترض اختيار معدل فائدة ثابت أو معدل فائدة عائم لكل عملية سحب بمقتضى التسهيل الائتماني ، عن طريق إرسال إخطار كتابى إلى الوكالة الفرنسية للتنمية ، وسيحدد معدل الفائدة الثابت لكل دفعة فى تاريخ تحديد المعدل لكل عملية سحب ذات صلة .

ويجب ألا يقل معدل الفائدة - بغض النظر عن الخيار المحدد - عن ربع فى المائة (٢٥ ٪) سنوياً ، وبغض النظر عن أى انخفاض فى معدل الفائدة .

البند ٣ - سداد التسهيل الائتماني :

تتعهد الحكومة المصرية بصفتها المقترض بالوفاء بجميع التزامات الدفع المستحق بموجب هذا الاتفاق المبسط من خلال وزارة المالية التي يعمل من خلالها البنك المركزي المصري .
يسدد المقترض للوكالة الفرنسية للتنمية المبلغ الأصلي للتسهيل الائتماني المقدم له سداداً موزعاً على ٢٤ (أربعة وعشرين) قسطاً متساوياً كل نصف سنة ، وهذه الأقساط تكون مستحقة وواجبة الدفع في تواريخ الدفع ، بعد فترة سماح قدرها ست سنوات .

(الفصل الثاني)**طرق استخدام التسهيل الائتماني****البند ٤ - استخدام الأموال :**

تستخدم الأموال المسحوبة بموجب التسهيل الائتماني استخداماً حصرياً لتمويل المشروع ، حسب ما هو موضح في الملحق (وصف المشروع ، التكلفة ، خطة التمويل) ، ودونما سداد لأي ضرائب - أيًا كانت طبيعتها - أو أي رسوم كان نوعها .

البند ٥ - الشروط السابقة لسحب الأموال :

يكون سحب الأموال في إطار التسهيل الائتماني مرتبهاً بالالتزام بالشروط التالية ذكرها

على الترتيب - هذا فصلاً عن الشروط الإضافية التي ستحدد في الاتفاق التنفيذي :

الشروط السابقة لسحب الأموال بموجب الاتفاق التنفيذي :

توقيع هذا الاتفاق المبسط والتصديق عليه ودخوله حيز النفاذ وفقاً للإجراءات الدستورية المعمول بها في جمهورية مصر العربية ؛

تتسلم الوكالة الفرنسية للتنمية رأياً قانونياً من وزارة العدل بالحكومة المصرية ، ويتعين أن يحظى - شكلاً ومضموناً - بموافقة الوكالة الفرنسية للتنمية ؛

توقيع الاتفاق التنفيذي ودخوله حيز النفاذ ؛ امتثالاً للأحكام القانونية والإدارية

المعمول بها في جمهورية مصر العربية ؛

تنشأ وحدة تابعة للهيئة القومية للاتفاق قبل السحب الأول من التسهيل الائتماني ؛
وتكون تلك الوحدة مكرسة لإدارة التحديث للخط الأول لمترو الأنفاق بالقاهرة ،
والتي وضع لها مخطط وهيكل تنظيميان محدد فيهما الأسماء والمسئوليات الخاصة
بالوكلاء الرئيسيين أثناء مرحلة التشغيل على أن يكونا قد قُدمًا للوكالة الفرنسية للتنمية
وحظيا بموافقتها ؛

يستوفى المقترض ، ممثلاً في البنك المركزي المصري ووزارة النقل ، للشروط المسبقة
لعملية السحب بالاتفاق التنفيذي .

البند ٦ - تقديم طلبات السحب وآليات الدفع :

في إطار الاتفاق التنفيذي :

يرسل المقترض ممثلاً بالجهة المنفذة (أو بأي جهة أو وزارة أخرى ذات صلة) طلبات
السحب باسم ولصالح المقترض بموجب الاتفاق التنفيذي .

وتقدم طلبات السحب إلى مدير الوكالة الفرنسية للتنمية بالقاهرة ، ويوضح "الاتفاق
التنفيذي" التفاصيل المتعلقة بكيفية إعداد طلبات السحب وتقديمها .

تبلغ الجهة المنفذة - قبل أي طلب للسحب - الوكالة الفرنسية للتنمية باسم ومنصب
الشخص (أو الأشخاص) المفوض (أو المفوضين) بالتوقيع على طلبات السحب نيابة عنها
بموجب التسهيل الائتماني ، بالإضافة إلى ما يثبت تفويضه ، وكذلك عينة من نماذج
التوقيع الخاصة به .

البند ٧ - الموعد النهائي لسحب الأموال :

في إطار الاتفاق التنفيذي :

يتم أول سحب في إطار الاتفاق التنفيذي بحلول ١٠ يوليو ٢٠٢١ ("الموعد النهائي
للسحب الأول المتعلق بالتسهيل الائتماني") . وتحفظ الوكالة الفرنسية للتنمية بحقوقها
في إلغاء التسهيل الائتماني ، وفي إنهاء هذا الاتفاق وكذلك الاتفاق التنفيذي في حال لم
يتم إجراء السحب الأول للتسهيل الائتماني بحلول هذا التاريخ .

وقد نص صراحة على أن التزام الوكالة الفرنسية للتنمية بتقديم التسهيل الائتماني للمقترض مرتين باستلام الوكالة الفرنسية للتنمية طلباً لإجراء أول عملية سحب يكون مقبولا لدى الوكالة - من حيث الشكل والمضمون - قبل مرور خمسة عشر يوماً من أيام العمل السابقة على الموعد النهائي للسحب الأول للتسهيل الائتماني ، وإذا لم تتسلم الوكالة الفرنسية للتنمية - بحلول هذا التاريخ - هذا الطلب للسحب ، فإنه يحق لها أن تلغى التسهيل الائتماني أو أن تقترح شروطاً مالية جديدة لمسايرة التغير الحادث في ظروف السوق المالية .

ويجب أن يكون آخر موعد للسحب الأخير من الأموال الخاصة بالتسهيل الائتماني قبل مرور ستة أشهر سابقة على تاريخ الدفع الأول لأصل القرض ، شريطة أن تتسلم الوكالة الفرنسية للتنمية من المقترض آخر طلب للسحب قبل مرور خمسة عشر يوماً من أيام العمل السابقة على الموعد النهائي لسحب الأموال في إطار التسهيل الائتماني .

(الفصل الثالث)

التعهدات وأحكام أخرى متنوعة

البند ٨ - التعهدات المحددة على الحكومة المصرية :

في إطار الاتفاق التنفيذي :

يتعهد المقترض - فضلاً عن تعهداته العامة التي سيتضمنها "الاتفاق التنفيذي" - بأن يقدم إلى الوكالة الفرنسية للتنمية : (١) إبرام عقد تفويض للخدمة العامة بين الهيئة القومية للأنفاق وبين الشركة المصرية لإدارة وتشغيل المترو ، قبل ستة أشهر على الأقل من بدء تشغيل الخط الأول لمترو أنفاق القاهرة الذي سيكون قد أصلح إصلاحاً كاملاً ؛ (٢) أن تستمر الهيئة القومية للأنفاق في نشر برنامج الإصلاح والتجديد لعربات الخط الأول لمترو أنفاق القاهرة .

البند ٩ - الاتفاق التنفيذي :

الشروط والأحكام التي يضعها المقرض لإتاحة التسهيل الائتماني للمقترض (على سبيل المثال لا الحصر ، احتساب الفائدة السارية على التسهيل الائتماني ، وشروط السحب وسداد الديون ، والتأخر في سداد أصل القرض والفائدة ، وشروط الدفع المسبق والإلغاء ، وإقرارات المقترض وضمائنه وتعهداته ، والمتطلبات من حيث إجراءات التوريد ، وتنفيذ المشروع ، وإجراءات تقديم التقارير ، وحالات التخلف عن السداد ، والشروط المسبقة للتوقيع والسحب) يتعين أن تكون مفصلة تفصيلاً دقيقاً في "الاتفاق التنفيذي" فضلاً عن الاتفاق المبسط ، واللدان يكونان ملزمين للطرفين . يجب أن تتم عمليات شراء السلع والخدمات التي تمول من أموال التسهيل الائتماني وفقاً للمبادئ الإرشادية المتعلقة بالمشتريات الممولة من الوكالة الفرنسية للتنمية في البلدان الأجنبية ، والتي سلمت نسخة منها إلى المقترض .

البند ١٠ - اختيار المقر :

لأغراض البنود والشروط والأحكام الخاصة بالاتفاق المبسط ، فقد اختار الطرفان محل الإقامة لكل منهما على العنوانين التاليين :

حكومة جمهورية مصر العربية ، ممثلة في وزارة التعاون الدولي ، القاهرة ، ٨ شارع عدلي ، وسط البلد ، القاهرة .

والوكالة الفرنسية للتنمية في مقرها الرئيسي في باريس ، ٥ - Roland Barthes Street

Paris ٧٥٥٩٨ cedex ١٢

حيث تعد كافة الإجراءات المعلنة إليهما على هذه العناوين صحيحة .

البند ١١ - اللغات :

تم التوقيع على أصول "الاتفاق المبسط" باللغتين الإنجليزية والعربية ولكل منهما ذات الحجية .

وفي حالة الاختلاف في تفسير الاتفاق المبسط أو في حالة التحكيم بين الطرفين ، يعتد بالنص الإنجليزي .

البند ١٢ - التحكيم والقانون واجب التطبيق :

أى نزاع أو تسوية أو جدل أو مطالبة تنشأ فيما يتعلق بوجود الاتفاق المبسط أو صلاحيته أو تفسيره أو تنفيذه أو إنهائه يسوى بالتوافق بين الوكالة الفرنسية للتنمية وبين الحكومة المصرية حيثما أمكن ذلك .

فإذا تعذر تسوية النزاع المذكور أعلاه بالتوافق ودياً ، فإن حكومة جمهورية مصر العربية ، والوكالة الفرنسية للتنمية يقبلان - بموجب هذا الاتفاق - بالتسوية النهائية لهذا النزاع من خلال التحكيم ، ووفقاً لقواعد الوساطة والتحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية ، والسارية فى تاريخ بدء إجراءات التحكيم ، وتكون هيئة التحكيم مكونة من واحد أو أكثر من المحكمين الذين يعينون وفقاً للقواعد المذكورة .

وعلى الطرف الذى يرغب فى اللجوء إلى التحكيم إبلاغ الطرف الآخر بخطاب مسجل . ويتفق الطرفان على اختيار مكان التحكيم وجنسية المحكم الوحيد أو رئيس هيئة التحكيم . وفى حال عدم اتفاق الطرفين فى غضون شهر واحد من إرسال الخطاب المسجل المذكور أعلاه ، ستعقد إجراءات التحكيم فى جنيف (سويسرا) ويكون المحكم الوحيد ، أو الرئيس ، مواطناً سويسرياً .

وتكون لغة التحكيم هى اللغة الإنجليزية .

ويظل شرط التحكيم الحالى سارى المفعول فى حال بطلان الاتفاق المبسط أو إنهائه أو إلغائه أو انقضائه . وبدء الإجراءات من قبل أى طرف ضد الآخر لا يعلق فى حد ذاته التزاماته التعاقدية وفقاً للاتفاق المبسط .

تقر وتتعهد كل من حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الفرنسية للتنمية بالزامية تنفيذ نتائج التحكيم التى يقدمها واحد أو أكثر من المحكمين المعينين امتثالاً لقواعد الوساطة والتحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية .

ويخضع الاتفاق المبسط للقانون الفرنسى .

البند ١٣ - دخول حيز التنفيذ - الإنهاء :

يبدأ سريان "الاتفاق المبسط" في التاريخ الذي أبلغت فيه الحكومة المصرية الوكالة الفرنسية للتنمية بأنه تم الوفاء بالمتطلبات القانونية اللازمة لبدء النفاذ . ويتعين أن يكون تاريخ النفاذ هو اليوم الذي تتلقى فيه الوكالة الفرنسية للتنمية الإخطار المقدم من الحكومة المصرية .

يحق للوكالة الفرنسية للتنمية إلغاء التسهيل الائتماني في حالة ما لم يوقع على الاتفاق المبسط بحلول ١١ يونيو ٢٠٢٠

هذا ، ويحق للوكالة الفرنسية للتنمية إنهاء الاتفاق المبسط دون الحاجة إلى اتباع إجراءات رسمية معينة في حال إنهاء الاتفاق التنفيذي .

وعلى الرغم مما سبق ، يجوز تمديد المواعيد النهائية المشار إليها أعلاه بالاتفاق المشترك ، من خلال تبادل الخطابات بين الطرفين .

أبرم الاتفاق من ست نسخ أصلية ؛ ثلاث منها باللغة الإنجليزية والثلاث الأخرى باللغة العربية ، وسلمت الوكالة الفرنسية للتنمية نسخة واحدة بكل من اللغتين .

في القاهرة ، ٣ يونيو ٢٠٢٠

الحكومة المصرية ، وتمثلها

الدكتورة / رانيا المشاط

وزيرة التعاون الدولي

الوكالة الفرنسية للتنمية ، ويمثلها

السيد / فايو جرازى

مدير مكتب الوكالة الفرنسية للتنمية بمصر

بحضور :

السيد / ستيفان روماتيه

السفير الفرنسي لدى مصر ،

مشارك في التوقيع

الملحق

وصف المشروع ، خطة التكلفة والتمويل

يهدف المشروع المقترح إلى تجديد وتحديث خط مترو أنفاق القاهرة لمسافة ١,٤٤ كم تمتد من الشمال إلى الجنوب عبر قلب القاهرة وربطه بكل من الخطين الثانى والثالث للمترو . وسيتم الإصلاح والتحديث بمحاذاة الخط الحالى . ومعظم مسافة الخط الأول لمترو الأنفاق تمتد على السطح ، على ممرات السكك الحديدية السابقة ونفق مركزى بطول ٥ كم فقط يخدم خمس محطات مركزية . ويهدف المشروع - من خلال إجراء إصلاح شامل لأنظمة الخطوط والبنية التحتية ، وشراء عربات جديدة للمترو فى إطار تمويل مستقل - إلى الحفاظ على الخدمة التشغيلية الفعالة للخط الأول لمترو أنفاق القاهرة خلال مدة التوسع المستمر للشبكة وزيادة الطلب عليها .

على وجه التحديد ، يتمثل المشروع فى تنفيذ الإجراءات التالية :

(أ) إصلاح المسارات والبنية التحتية للطاقة ، والإشارات ، والاتصالات ، وأنظمة التحكم المركزية للخط الأول لمترو الأنفاق .

(ب) إصلاح الأنظمة الكهروميكانيكية بمرافق المحطة ذات الصلة .

(ج) إدخال نظام تخطيط الموارد المؤسسية للشركة المصرية لإدارة وتشغيل المترو ، والذي سيدعم تنفيذ عقد الخدمة العامة .

سيتم منح تحديث الخط الأول لمترو أنفاق القاهرة من خلال عقد واحد للتسليم الكامل للأعمال المذكورة أعلاه ؛ مع كافة مكونات التجهيزات والأشغال المطلوبة ، وواجهة المرافق القائمة وأنظمة جديدة .

سوف تقدم الوكالة الفرنسية للتنمية تمويلاً للمشروع بمبلغ ٥٠ مليون يورو .

سوف تقوم الوكالة الفرنسية للتنمية بتشكيل ائتلاف مع شركاء أوروبيين آخرين ، مثل البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية وبنك الاستثمار الأوروبى اللذين يهدفان إلى المشاركة فى تمويل هذا المشروع . وفيما يلى التكلفة الاستثمارية التقريبية للمشروع ؛

التكاليف الاستثمارية التقريبية	المبلغ مقدراً بالمليون يورو (دون احتساب ضرائب)	%
الأشغال والمعدات	٤٩٥,٨	٪٦٦
الإشراف على الأعمال والمساعدات الفنية	٤٠,٤	٪٥
نظام تخطيط الموارد المؤسسية	٥,٠	٪١
الطوارئ	١٣٤,٩	٪١٨
الضرائب والتكاليف الأخرى غير المؤهلة للتمويل من مؤسسات التمويل الدولية	٧٤,٧	٪١٠
الإجمالي	٧٥٠,٨	٪١٠٠

وفيما يلي خطة التمويل التقريبية للمشروع :

خطة التمويل التقريبية	المبلغ مقدراً بالمليون يورو
الوكالة الفرنسية للتنمية (قرض)	٥٠
المشاركون في التمويل :	٥٥٥
بنك الاستثمار الأوروبي (قرض)	٣٥٠
البنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية (قرض)	٢٠٥
مساهمة الحكومة المصرية	١٤٤
(إعداد المشروع)	١,٨
الإجمالي	٧٥٠,٨